رسالة إلى الأهرام

الاخ الاستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الاهرام . .

ارجو - اولا - أن اعبر عن اعجابى بالنغمة الهادئة والايجابية التى اتسم بها مقالك بعنوان « الذى يهم الشعب »

بقلم :
أحمد طلعت

كما اعترف - ثانيا - بان مقدمة المقال التى تقول « لا ننكر على احد حقه فى ان يفكر لبلاده وان يحمل هموم مستقبلها .. « اعترف بان هذه المقدمة قد اعادت الى الامل فى فهم افضل « لفلسفة المعارضة» - اذا جاز هذا التعبير - بعد شهور طويلة مليئة بكتابات لكتاب آخرين تصف المعارضة باستغلال معاناة الشعب ، والمعارضة للمعارضة ، والسعى الى الحكم من طريق الارهاب الفكرى .. الى اخر هذا القاموس الجديد - والغريب - عن كل فكر ديموقراطى .

واعود بعد ذلك الى تعليق قصير على بعض الافكار التى وردت فى مقالك ، والتى ارجو ان تكون لغة الحوار وسيلة لتبيان وجه الحقيقة فيها - لك أو لى - ما دام الهدف هو « التفكير من أجل مصر » كما وصفته انت ..

اولا : اذا كانت الديموقراطية مازالت فى دور البناء وكان الجدل « المثمر» هو كيف نستكمل خطوات هذا البناء ونعمق احساس الشعب باهمية الممارسة الديموقراطية ، فان دعوة المعارضة الى مزيد من الخطوات الديموقراطية تكون امرا طبيعيا ، ما دام فى اطار الشرعية والاعتدال ، خصوصا وانتم تعرفون ولا شك أن اكبر ميزات الديموقراطية ، انها نظام يطور نفسه من داخله من طريق «الاقناع والاقتناع » ، وليس عن طريق القهر او فرض الرأى .

● ثانيا : ان حماية امن المجتمع واستقراره من التطرف ومن التعرض لعواصف الارهاب - الداخلى والخارجى - هو هدف تشترك فى الحرص عليه اية معارضة اديموقراطية ، مع اية حكومة ديموقراطية ، مسئولية متساوية ، ومتوازية ..

واذا كانت الحكومة ترى تحقيق هذا الهدف عن طريق استمرار الاحكام العرفية ، ونراه نحن عن طريق اعمال نصوص القانون العادى ، سواء ما هو موجود حاليا ، او يمكن ان يضاف او يعدل ، فان الخلاف - والحالة هذه - لا يكون حول الهدف ذاته، وانما يكون حول وسيلة تحقيق هذا الهدف ..

ومن الطبيعى أن تكون لنا حججنا فى ذلك ، ومن الطبيعى ايضا ان تكون للرأى الآخر حججه ، لكننا نرى ببساطة ان السيادة يجب أن تكون للقانون العادى لانه - ببساطة ايضا - هو الدائم والمستمر، أما الحكم العرفى ، فهو بطبيعته طارىء وعارض مهما طال به الامد .

فالمعارضة ضد الحكم العرفى من هذا المنطلق ، وليس من منطلق الخوف من ان يستخدم الحكم العرفى ضدها ، كما يحاول البعض ان يصور - او يتصور - وبالتالى فان التأكيد على ان الحكم العرفى لن يستخدم الا من أجل مقاومة الارهاب المسلح فقط، لا يغير شيئا فى جوهر القضية !.

ثالثا : ان مقارنة المعارضة المصرية « بالمعارضة الجادة فى الديموقراطيات الغربية الكبرى » يجب ان تقترن بمقارنة الاغلبية الحاكمة فى مصر بالاغلبية الحاكمة فى تلك الديموقراطيات الكبرى ، [illegible]

لها وجهان ، اغلبية ومعارضة ، ويجب أن تجرى المقارنة بين الوجهين حتى تتسق النتائج مع المنطق والواقع .

فلا بد ان نعترف بان لدينا تجاوزات من بعض عناصر المعارضة، لكننا يجب ان نعترف ايضا بان ذلك يكون فى معظم الاحيان مجرد رد فعل لبعض مظاهر « جموح الاغلبية » وهو ما يسمى فى الديموقراطيات الكبرى « دكتاتورية الاغلبية » .

والحل لا يكون فى مجرد توجيه النقد « لرد الفعل » وانما يكون ايضا فى تصحيح مسار « الفعل » ذاته .

● رابعا : ويترتب على ذلك ان القضية ليست قضية المشاركة فى الحكم ، لكنها بالدرجة الاولى قضية « الفرص المتكافئة » للاحزاب جميعا - اغلبية ومعارضة - فى ان تعرض فكرها على الشعب من خلال نفس القنوات الشرعية ، فلا ينفرد حزب بأجهزة الاعلام القومية لمجرد انه يستند الى اغلبية ، ولا يضطر حزب الى اللجوء الى وسائل أخرى لمخاطبة الشعب كرد فعل لغياب هذه المساواة ..

● خامسا : والقضية ايضا ليست فى نسبة فى قانون الانتخاب بالقائمة النسبية ، لكن القضية بالنسبة لهذا القانون ، ان الاغلبية قد اقترحته ، واصدرته فى اقل من ٤٨ ساعة ، قبل أن تتشاور فيه مع بقية الاحزاب ، ولو من باب استطلاع الرأى ، بحيث وجدت المعارضة نفسها امام قانون صادر بالفعل لا تملك للاحتجاج عليه الا التفكير فى مقاطعة الانتخابات التى تجرى على اساسه .

وهذا فى ذاته « رد فعل » كان يمكن تجنبه لو جرى الحوار بشأن القانون قبل اصداره .

ويعرف الجميع ان احزاب المعارضة قد تقدمت مع ذلك - وبعد صدور القانون - بمذكرة مشتركة للسلطة السياسية تشرح فيها وجهة نظرها - وتحفظاتها - وطال انتظار المعارضة دون ان تتلقى ردا او تدعى الى حوار .

وهذا الصمت من جانب حكومة الاغلبية كان لا بد أن يكون له رد فعل ، وقد يكون رد الفعل هذا ليس هو بالضبط ما ترضى عنه الاغلبية .

وواجب الاغلبية - فى كل الديموقراطيات الكبرى - ان لا تتجاهل المعارضة ان تكتفى بمجرد توجيه النقد لها ، لكن واجبها ان تتحاور معها ، وان تشجع العناصر المعتدلة فيها من أجل الوصول الى الحق والحقيقة .

● سادسا : ان تأكيد السيد وزير الداخلية بان كل الضمانات التى تطالب بها المعارضة من اجل ضمان انتخابات حرة حقيقية ، سوف توضع موضع التنفيذ ابتداء من مطابقة جداول الانتخابات للسجل المدنى ، الى طرق اثبات شخصية الناخب .. هذه الاستجابة من جانب الحكومة هى - من ناحية - تستحق الشكر والتقدير - ومن الناحية الاخرى - تؤكد ان المعارضة عندما طالبت بهذه الاجراءات لم تكن مجافية للحق والصواب ، وانما كانت منادية بما تعتقد وتؤمن بانه ضرورة ملحة لضمان سلامة اية انتخابات ديموقراطية ، وبصرف النظر عن النتيجة التى تسفر عنها.

وكل ما ترجوه المعارضة هو ان تكون الاستجابة لمطالبها من اجل جدية الانتخابات هى مجرد نموذج - ومقدمة - للطريقة التى يجب أن يجرى بها الحوار مستقبلا بينها وبين الحكومة ، بغير محاولة لفرض الرأى من اى جانب على الجانب الاخر .

ولقد اثار مقالك « الذى يهم الشعب » شجونا كثيرة ، وآمالا كثيرة ، كلها من اجل مصر ، وكلها تحتاج الى لغة الحوار من اجل الوصول الى نتائج تحقق مصالح مصر فى اطار من الاعتدال .. والشرعية ..

مع اطيب التمنيات بالتوفيق